آثـــار اليـــورو علـى الاقتصاديات العربيـــة

الأستاذ: بوكساني رشيد
الإستاذ: دبيش أحمد
كلية الحقوق والعلوم التجارية جامعة بومرداس

مقدمة :

يمثل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي أعلى درجات الاندماج على صعيد التكتلات الإقليمية في العالم ، وذلك من خلال تداول العملة الموحـــدة **" اليورو"** من سنة 1999 ، مما ترتب عنها آثار لم تقتصر على اقتصاديات البلـــدان الأوروبية المشـــاركة فـــي اليورو و لكنها تجاوزت الحدود الأوروبية و اقتصادياتها المحلية .

ومن المعروف أن الدول العربية مرتبطة بعلاقات اقتصادية مع الاتحـــاد الأوروبي تاريخيا من جهة ، و تشهد تزايدا و اتساعا حاليا و مستقبلا في إطار عقد اتفاق الشراكة العربية الأوروبية .

و باعتبار أن العملة الأوروبية **" اليورو"** عملة قوية و مستقرة تستمد قوتها من المركز الاقتصادي للاتحاد الأوروبي فإن الاقتصاديات العربية تتأثر من عدة جوانب ، و ضمن هذا الإطار جاءت مداخلتنا في المحور الثالث تحت عنوان :

آثـــار اليـــورو على الاقتصاديات العربيـــة

و لتوضيح هذه الآثار المختلفة ارتأينا أن نتناول العناصر التالية:

-مراحل نشأة و تطور اليورو.
-آثار اليورو على التجارة العربية.
-آثار اليورو على المصارف العربية و حركة رؤوس الأموال.
-آثار اليورو على حركة العمالة العربية.
-آثار اليورو على النفط العربي.

I- مراحل نشأة و تطور اليورو:

يعتبر ميلاد اليورو كعملة موحد للاتحاد الأوروبي أهم حدث اقتصادي ما بعد الحرب العالمية الثانية في تاريخ أوروبا و العالم، و يعتبر كذلك أحد ملفات التكامل الاقتصادي الأوروبي لذا سوف نتطرق إلى أهم لأحداث التي مر بها طرح اليورو و تطورها.

-1951/04/18 : فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندة ولوكسمبورغ تؤسس مجموعة الفحم و الصلب الأوروبية في إطار مبادرة أطلقها رجل الدولة الفرنسي روبير شومان.

-1957/03/25: الدول الست نفسها توقع معاهدة روما التي تأسست بموجبها المجموعة الاقتصادية الأوروبية . و تأسست في اليوم نفسه المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية.

-عام1962: قيام هذه الدول بسياسة فلاحية موحدة و بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر الستينات و ذلك في أعقاب انهيار النظام الأوروبي .

-1967/07/01 : اندماج مجموعة الفحم و الصلب الأوروبية و المجموعة الاقتصادية الأوروبية للطاقة الذرية معا في المجموعة الأوروبية.

-عام 1970 : رئيس وزراء لوكسمبورغ السابق بيير فيرنر يضع خطته الطموحة التي رسم فيها تفاصيل استراتيجيته لتحقيق الوحدة النقدية بحلول عام 1980.

-عام 1972: إنشاء نظام الثعبان النقدي LE SERPENT MONETAIRE

-1973/01/01 : الدانمارك ، إيطاليا و ايرلندا انضمت إلى الوحدة الاقتصادية الأوروبية CEE.

-مارس / آذار 1979 : إطلاق النظام النقدي الأوروبي بقيادة فرنسا و ألمانيا بأسعار صرف مربوطة بوحدة النقد الأوروبية ، لكن الأسعار تظل قابلة للتعديل عبر آلية ضبط أسعار الصرف الأوروبية .

-1981/01/01 : الدخول إلى الوحدة الاقتصادية الأوروبية CEE.

-ديسمبر /كانون الأول 1985 : قمة المجموعة الأوروبية تتفق على سن القانون الأوروبي الموحد لإنشاء سوق موحدة بحلول عام 1992.

-1986/01/01 : الوحدة الاقتصادية الأوروبية تحتوي على 12 دولة بدخول اسبانيا و البرتغال.

-فبراير /شباط 1987 : تسعة من زعماء المجموعة الأوروبية يوقعون رسميا على القانون الأوروبي الموحد.

-أبريل /نيسان 1989 : تقرير ديلور الذي وضعه رئيس اللجنة التنفيذية الأوروبية جاك ديلور يحدد خطة بثلاث مراحل من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية و النقدية.

-ديسمبر /كانون الأول 1991 : اتفاق الدول الأعضاء في قمة ماستريخت على مواصلة مسيرة الوحدة النقدية الأوروبية بعد فشل نظام الثعبان داخل النفق ، و قد تضمنت الإتفاقية خلق اتحاد نقدي اقتصادي أوروبي مدعوم ببنك مركزي أوروبي يحل محل البنوك المركزية الأوروبية[1].

ووضعت جدولا يتسم بالمرونة و حددت المعايير الإقتصادية للإشتراك في العملة الأوروبية الموحدة، و فيما يلي جدول يبين ذلك :

جدول رقم (01): معايير معاهدة ماستريخت

دول منطقة اليورو	النسبة المئوية للتغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية للتضخم في يناير 1998	عجز الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	دين القطاع العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
معايير معاهدة ماستريخت		2.7	3.0	60
بلجيكا	3.3	1.4	2.1	122.2
ألمانيا	2.3	1.4	2.7	61.3
إسبانيا	3.4	1.8	2.6	68.8
فرنسا	2.3	1.2	6.0	58
ايرلندا	7.7	1.2	0.9-	66.3
إيطاليا	1.5	1.8	2.7	121.6
لوكسمبورغ	3.7	1.4	1.7-	6.7
هولندا	3.4	1.8	1.4	72.1
النمسا	1.8	1.1	2.5	66.1
البرتغال	3	1.8	2.5	62
فلندة	5.9	1.3	0.9	55.8

***المصدر*: صندوق النقد العربي ، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية ، يونيو 2000، ص 91.**

[1] مغاوري شلبي ، اليورو ، الآثار على اقتصاد البلدان العربية و العالم ، زهراء الشرق 2000، ص 132.

-1992/2/07 : إمضاء معاهدة الوحدة الأوروبية في ماستريخت.
-سبتمبر /أيلول 1992 : ضغوط شديدة في أسواق الصرف الأجنبي تدفع الجنيه الإسترليني و الليرة الإيطالية للخروج من آلية ضبط أسعار الصرف .
-يناير /كانون الثاني 1994 : تأسيس معهد النقد الأوروبي في فرانكفورت كنواة للبنك المركزي الأوروبي .
-1995/01/01 : 15 دولة في الوحدة النقدية الأوروبية بانضمام كل من النمسا فنلندا و السويد.
-ديسمبر /كانون الأول 1995 : اختيار اسم اليورو للعملة الجديدة في قمة للاتحاد الأوروبي بمدريد، و في القمة نفسها تم تأكيد أول يناير /كانون الثاني 1999 كموعد لبدء التعامل بالعملة الجديدة بين البنوك ، على أن يبدأ طرح أوراق النقد و القطع المعدنية عام 2002.
-ديسمبر /كانون الأول 1996 : اتفاق زعماء الاتحاد الأوروبي في قمة دبلن على اتفاقية الاستقرار و النمو التي تهدف إلى ضمان التزام دولهم بمعايير صارمة للميزانيات بعد بدء العمل باليورو.
-مارس/آذار 1998 : اللجنة الأوروبية توصي بانضمام 11 دولة إلى الإتحاد النقدي بعد تقويم أدائها الاقتصادي عام 1997.
-مايو / أيار 1998 : زعماء الاتحاد الأوروبي يرون رسميا طرح اليورو بمشاركة مبدئية من كل من النمسا و بلجيكا و فنلندا و فرنسا و ألمانيا و ايرلندا و أيطاليا و لوكسمبورغ و هولندا و البرتغال و اسبانيا ، أما بريطانيا و الدانمارك و السويد فقد اختارت عدم المشاركة في الوحدة النقدية حاليا في حين اعتبرت اليونان غير مؤهلة للاشتراك .
زعماء الاتحاد الأوروبي يختارون "فيم دويسنبرغ" رئيسا للبنك المركزي الأوروبي و يعينون خمسة أعضاء آخرين في مجلسه التنفيذي .
-عام 1999 :
-الأول من يناير /كانون الثاني : طرح اليورو رسميا كعملة حسابية لتحل محل ست عملات وحدة النقد الأوروبية.
-4 يناير /كانون الثاني : بدء التعامل باليورو بسعر 1.17 دولار في سيدني .
-15 مارس /آذار : استقالة جماعية لأعضاء اللجنة الأوروبية وسط فضيحة عن مخالفات في الإدارة المالية و سعر صرف اليورو ينهى اليوم على 1.09 دولار .
-2 ديسمبر / كانون الأول : دويسنبرغ يقول إن اليورو يتمتع بإمكانيات تؤهله للارتفاع ، لكن العملة الموحدة تنخفض لتتساوى مع الدولار.
-31 ديسمبر / كانون الأول : اليورو ينهي عامه الأول وقد تعادل مع الدولار تقريبا، و فيما يلي جدول يبين منطقة اليورو و الولايات المتحدة الإمريكية و اليابان.

جدول رقم (02): منطقة اليورو و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان لسنة 2000

البيان	منطقة اليورو	الولايات المتحدة إ	اليابان
السكان(مليون نسمة)	290	257	127
%من الناتج المحلي	19	20	8
%من التجارة العالمية	19	17	8
حجم السوق(ملايين الدولارات)	3.565	9.471	2.009

***المصدر*: رابح شريط ، الاقتصاد الجزائري و اليورو، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة ، العدد 08، 2003،ص 56.**

-عام 2000 :
-22 سبتمبر /أيلول : البنك المركزي الأوروبي يتدخل بالتنسيق مع السلطات الأمريكية و اليابانية و البريطانية و الكندية لدعم اليورو الذي ارتفع إلى 0.90 دولار.
-26 أكتوبر /تشرين الأول : هبوط اليورو إلى أدنى مستوى له على الإطلاق عند 0.82 دولار أي بنسبة 30 %عن سعره عند طرحه في يناير /كانون الثاني عام 1999.

-عام 2001 :
-أول يناير /كانون الثاني : اليونان تنضم إلى العملة الموحدة بعد جهود كبيرة لتحسين وضعها الاقتصادي لتصبح العضو الثاني عشر في الوحدة النقدية .
-30أغسطس /آب : البنك المركزي الأوروبي يكشف النقاب عن أوراق النقـد و القطع المعدنية من فئات اليورو المختلفة التي سيتداولها نحو 300مليون أوروبي في مطلع عام 2002.
-أول سبتمبر /أيلول : أوروبا تتأهب لأكبر عملية استبدال عملات في تاريخها مع بدء 12 دولة في ضخ مليارات من أوراق النقد و القطع المعدنية الجديدة تمهيدا لتداولها .
-14 ديسمبر /كانون الأول : هولندا ، ايرلندا و فرنسا تصبح أول دول تصدر مجموعات من العملات الجديدة لمواطنيها . و في اليوم التالي يبدأ بيع مجموعات رمزية من العملات في بلجيكا و إيطاليا و أربع دول أخرى و طرحها بعد ذلك بيومين في بقية الدول.
-31 ديسمبر /كانون الأول : اثنتا عشرة دولة أوروبقية تتخلى عن عملاتها الوطنية و تبدأ في استخدام اليورو رسميا في منتصف الليل.
-2002/1/1 : بداية استخدام اليورو في النشاطات اليومية للدول المنضمة و دول العالم.
-2002/7/1 : آخر أجل لتداول العملات الوطنية للدول الأوروبية المشتركة في اليورو .
-2004/5/1 : انضـم عشـر أعضاء جدد إلى الإتحاد الأوروبـي هـم قبرص ، جمهورية التشيـك ، أستـونيا ، هنغـاريا ، لتوانيا مالطا ، بولنـدا ، سلوفاكيـا ، سلوفينـا و لاتفيـا.

II- آثار اليورو على التجارة العربية:

بعد طرح و تداول اليورو في الأسواق المكالية في الإتحاد الأوروبي بصفة عامة و في الدول العربية بصفة خاصة نتج عنه آثار يمكن تلخيصها في العناصر التالية:
- زيادة الطلب على اليورو من طرف الدول العربية لتسوية ثمن وارداتها بعدما كنت الدول العربية تملك مجموعة من العملات الأروبية لكل دولة.
- تسعير الدول العربية لصادراتها للاتحاد الأوروبي باليورو نتج عنه زيادة شفافية الأسعار خاصة و أن الدول العربية مرتبطة بعلاقات اقتصادية متشابكة مع الاتحاد الأوروبي و ما زاد عمق هذا التشابك هو عقد اتفاقية الشراكة الأروبية العربية و فيما يلي جدول لبعض الدول العربية التي قامت بعقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي يبين فيه حصة الاتحاد الأوروبي من التجارة الخارجية مع بعض الدول العربية (جدول رقم 03).

نستنتج أن :[2]
- زيادة الصادرات هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي بعد توقيع الاتفاقية مقارنة مع السنوات التي سبقت تلك الاتفاقيات.
- تفاقم عجز الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي بعد الاتفاقيات و يعود ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الدول العربية الثلاثة.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمارات،الشراكة العربية الأروبية الدوافع و المنافع، سلسلة الخلاصات المركزة،العدد الرابع، ص8 .

- التفاوت الكبير بين هذه الدول في درجة ارتباطها بسوق الاتحاد الأوروبي، إذ بلغ متوسط نسبة المبادلات التجارية لتونس مع الاتحاد الأوروبي من إجمالي صادراتها التجارية حوالي 75% خلال الفترة من 1993-1999 و في المغرب 57%و في الأردن حوالي 26% (جدول رقم 04).
- انخفاض تكلفة الواردات الناتجة عن تخفيض معدلات التضخم يأتي بثمار على الاقتصاد العربي، و هذا لدعم فرص ضبط عجز الموازين التجارية مع الاتحاد الأوروبي.
- فيما يتعلق بالصادرات العربية إلى دول اليورو فإن استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى إنعاش الصادرات التي تضررت دوما من وجود عملات ضعيفة داخل الاتحاد الأوروبي.
- إصدار العملة الموحدة اليورو يؤدي إلى سهولة التعامل مع منطقة اليورو و انخفاض عنصر المخاطرة و خاصة إذا ما حدث استقرار في سعر الصرف[3].
- إصدار اليورو يترتب عليها توحيد أسعار الفائدة و هذا بدوره يؤدي إلى خفض متوسط أسعار الفائدة مما يخفض تكلفة المعاملات الخارجية بتكلفة تمويل الواردات.

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية -أنظر الجدول رقم 5-

جدول رقم (05) : صادرات و واردات الدول العربية مع دول الاتحاد الأوروبي
عام 1997 (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

الدولة	الصادرات إلى EU	الواردات من EU
الجزائر	7841.4	5588.7
البحرين	112.4	845.6
مصر	2872.5	7759.9
العراق	0.7	63.7
الأردن	121.7	1359.1
الكويت	180.7	2993
لبنان	204.7	3293.5
ليبيا	8053.3	3496.8
موريتانيا	311.1	397.2
المغرب	2915	4469.2
عمان	193.4	1593.4
قطر	45.8	1409.6
المملكة العربية السعودية	10447	9581
الصومال	20.66	22.03
السودان	130.7	339.1
سوريا	2311.7	1698.3
تونس	4337.7	5599.3
الإمارات العربية المتحدة	1144	9149
اليمن	287.6	929.4

***المصدر*: عبير محمد البرنس،آثار الأورو على اقتصاديات الدول العربية السياسية الدولية،العدد136أفريل 99،ص266.**

[3] عبير محمد البرنس،آثار الأورو علىالاقتصاديات العربية السيسية الدولية،العدد136، أفريل 99،ص265 .

ملاحظة:

ومن الملاحظ أن انخفاض قيمة اليورو أمام الدولار الأمريكي سوف يؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات العربية إلى الإتحاد الأروبي و شجع على الاسترداد من الاتحاد الأوروبي بسبب انخفاض تكلفة الواردات، منها مقارنة بالواردات من أمريكا وهو ما يؤدي إلى زيادة التجارة العربية الأوروبية و خاصة في جانب الواردات العربية.

III-أثر اليورو على المصارف العربية و حرية رؤوس الأموال :[4]

لقد توجهت الدول العربية منذ عدة سنوات إلى زيادة استماراتها في دول الاتحاد الأوروبي و كانت المصارف العربية أحد وسائل هذه الاستثمارات في دول الاتحاد،حيث حدث توسع سريع في المصارف العربية المقامة في دول الاتحاد كما تم إقامة مصارف عربية أوروبية مشتركة،وقد تركزت معظم هذه المصارف في مدينة لندن.حيث يوجد داخل دول الاتحاد حوالي 125 مصرفا عربيا منها 80 مصرفا في لندن.

و قي ظل استخدام "الأورو" كعملة موحدة،من المتوقع أن تتأثر المصارف العربية،حيث أن " الأورو" سوف يحدث تغيرات جذرية لأن لبنوك العربية لا تستطيع تحمل مصاريف التكنولوجيا الجديدة اللازمة للتعامل مع المستجدات التي تنجم عن استخدام العملة الموحدة.

على صعيد آخر،سوف تلجأ معظم البنوك المركزية العربية إلى الاحتفاظ لديها باحتياطات من "الأورو " لأنها هي التي سوف تتحمل تكاليف تسوية المعاملات بين البلدان العربية بعضها ببعض و بين الدول العربية و مراسليها الأوروبيين.

ومن ثم ستكون هناك زيادة في الطلب على "الأورو" لتسوية المعاملات العربية الأوروبية من جانب آخر سوف يؤدي "الأورو" إلى تقليص خطر الصرف الذي تتعرض له البنوك العربية بسبب تغيير أسعار صرفها بين العملات المختلفة وبين الدولار.

كذلك يؤثر الأورو على حركة رؤوس الأموال العربية المتمثلة في الاستمارات العربية التي تسعى للاستفادة من مزايا السوق الأوروبية الموحدة التي ينعدم فيها تكاليف التحويل بين العملات و تزيد فيها الكفاءة الإنتاجية و العائد على الاستثمارات.

وسوف تتحرك هذه الأموال من الدول العربية التي لديها فوائض مالية مثل بلدان الخليج مما يؤثر على نصيب الدول العربية الأخرى التي كانت تستقبل هاته الأموال.

كذلك سوف نلاحظ تراجع الاستثمارات الأوروبية تجاه العلم العربي،مما سيؤدي إلى أن تكون هناك حركة لرؤوس الأموال بين دول الاتحاد الأوروبي ذاتها أكبر من حركتها خارج منطقة الاتحاد.

كذلك هناك احتمال تراجع القروض،المنح،و المعونات التي تقدم للدول العربية لأن حرص الدول الأوروبية على استقرار عملة الأورو يحتم عليها المساعدة و العون لأي دولة عضو تصادفها مشاكل أو معوقات.

VI- آثار اليورو على النفط العربي:

القيمة الحقيقية لسعر برميل النفط العربي تتأثر بعاملين هما : معدلات التضخم في الدول المستوردة للنفط العربي، و تغير سعر صرف عملات هذه الدول المستوردة مقابل الدولار الأمريكي، و من متابعة تغير أسعار برميل النفط العربي بالقيمة الاسمية و الحقيقية مقوما بالدولار الأمريكي.

و من الجدول التالي يلاحظ ما يلي :

[4]- مجلة الدراسات المالية و المصرفية ،العدد الرابع ،ديسمبر 1998 ،ص 25 .

جدول رقم(06) : تطور الأسعار الاسمية و الحقيقية لبرميل النفط العربي خلال الفترة 1973 – 1998

السنة	السعر الاسمي	أثر تغير أسعار الصرف %	% أثر التضخم	السعر الحقيقي
1973	3.07	3.07	3.07	3.07
1976	11.51	12.65	8.47	9.31
1979	17.28	16.33	10.02	9.48
1981	32.50	35.13	15.19	16.42
1985	27	10.08	10.24	15.20
1987	17.73	18.91	6.38	6.81
1990	22.26	22.34	7.03	7.05
1993	16.33	17.83	4.65	5.08
1996	20.29	21.25	5.36	5.61
1997	18.68	20.95	4.83	5.42
1998	12.28	13.99	3.13	3.56

المصدر: **مجلة النفط و التعاون العربي – الأمانة العامة لمنظمة الأوبيك – المجلد 25، العدد 89، 1999 م، ص 30.**

- لقد زادت الأسعار الاسمية بمعدل 20 % سنويا في المتوسط خلال الفترة 1973-1998 مع حدوث تذبذبات حادة خلال هذه الفترة.
- الأسعار الحقيقية زادت بمعدل 3.3 % سنويا، و أن التضخم في الدول المستوردة للنفط و تغير أسعار صرف عملات هذه الدول مقابل الدولار ساهم في تراجع القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي بنسبة 16.7% سنويا، مع العلم أن تغير سعر الصرف كان أثره إيجابيا،أي أدى إلى تحسن القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي.

و يجب التأكيد على أن انخفاض القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي لا يرجع إلى استخدام الدولار كعملة لتسوية التعاملات في النفط، و لكن الأمر يرجع إلى ظروف العرض و الطلب في السوق العالمي للنفط؛ و ذلك لأن التقلبات في أسعار النفط الاسمية أكثر بكثير من تقلب أسعار صرف العملات المختلفة مقابل الـدولار و منها اليورو.

و مع ظهور اليورو لم تتحمس الدول العربية للتحول إليه لاستخدامه كعملة لتسوية التعاملات في سوق النفط؛ لأن الاعتقاد العربي الغالب أن استخدام الدولار في هذا المجال سيستمر لبعض الوقت، و قد يستمر لفترة طويلة خاصة بالنسبة للدول العربية في الخليج و ذلك؛ لأن القـاسم الأكبر من وارداتها يتم تسويته بالدولار و بالتالي فإن هذه الدول ليست في عجلة من أمرها للتحول إلى اليورو لتسوية تعاملات النفط، و ذلك حتى يظهر اليورو استقرارًا و ثباتًا في السوق العالمي بعد التقلبات الأخيرة في قيمته أمام الدولار، و لكن من الوارد أن تلجأ بعض الدول العربية و غير العربية المصدرة للنفط مثل ليبيا و الجزائر و نيجيريا و النرويج إلى طلب اليورو كعملة لتسوية تعاملاتها النفطية مع دول الاتحاد الأوروبي؛ و ذلك لأنها تستورد من أوروبا معظم وارداتها، و يكون ذلك أكثر احتمالاً في حالة تسعير الدول الأوروبية للواردات العربية منها باليورو، و في هذه الحالة تكون الدول العربية في حاجة إلى اليورو لتسوية قيمة وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي.

و على أية حال إذا تم التحول العربي من الدولار إلى اليورو لتسوية تعاملات النفط فإن هذا لن يؤثر بدرجة كبيرة على أسعار الصرف بين الدولار و اليورو والين؛ و ذلك لأن تعاملات النفط العالمية لا تشكل سوى حوالي 11%من إجمالي التجارة الدولية، ومن باب أولى فلن يؤثر التحول العراقي لليورو على قيمة الدولار أمام اليورو لضآلة نسبة تجارة العراق بالنسبة إلى التجارة العالمية، و لكن يمكن القول: إن التحول العربي الجماعي لاستخدام اليورو في تجارة النفط قد لا يحدث إلا بعد تثبت قبول اليورو عالمياً كوسيلة لتسوية المدفوعات، و نجاح تجارب دول أخرى عربية أو غير عربية في هذا التحول، و إذا فرض و حدث هذا فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن القيمة الحقيقية لأسعار برميل النفط العربي– و من ثم العوائد الحقيقية لأسعار برميل النفط العربي- سوف تزداد؛ لأن هذا سوف يعتمد بالدرجة الأولى على استقرار قيمة اليورو في أسواق الصرف العالمية و على الأسعار الاسمية لبرميل النفط العربي من ناحية أخرى.

و من ثم فإن هذه الإجراءات سوف تؤثر على الحركة العمالة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث ستتقلص هذه الحركة، إلى جانب ذلك سوف تعاني العمالة العربية في هذه الدول من بعض الإجراءات التي تضيق عليها، و خاصة العمالة غير القانونية، و سوف تكون أكثر الدول العربية تضرراً من هذه الإجـــراءات دول المغرب العربي، و خاصة تونس و المغرب لأن العمالة من هذه الدول تشكل نسبة كبيرة من إجمالي العالة العربية في الاتحاد الأوروبي، و لذلك لابد من إعادة طرح قضية حركة العمالة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي، من خلال متابعة تنفيذ و تطوير اتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية، و كذلك لابد أن تقوم منظمة العمل العربي بدورها في هذا المجال.

V- آثار اليورو على العمالة العربية :[5]

من المعروف أن الاتحاد الأوروبي يواجه مشكلة بطالة يمكن اعتبارها حادة و تؤرق الحكومات الأوروبية، و ذلك من المتوقع أن تلقي هذه المشكلة بظلالها على السياسات النقدية و المالية التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي، أو التي تتبعها الحكومات الوطنية، و كان ذلك واضحاً في عام 1999 عندما نشأ خلاف في داخل الاتحاد الأوروبي بشأن تخفيض سعر الفائدة، و الذي طالب به أغلب وزراء المالية في الاتحاد الأوروبي، و ذلك بهدف تشجيع الاستثمارات، و خلق المزيد من فرص العمل في حين عارض ذلك في البداية مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي، ولكن في النهاية تم تخفيض سعر الفائدة0.5 % ، و من هنا يمكن القول أن قضية البطالة في الاتحاد الأوروبي تلعب دوراً هاماً في السياسات الاقتصادية لمنطقة اليورو، و كما أشرنا عند الحديث عن الآثار الإيجابية لليورو على الاقتصاد الأوروبي فإن وجود عملة أوروبية موحدة سوف يشجع على زيادة حركة العمالة بين الدول الأعضاء، و ذلك في ظل الشفافية في الأجور التي سيخلقها اليورو، و سوف يؤدي ذلك إلى مطالبة العمالة في العديد من الدول الأعضاء بالمساواة في الأجور مع العمال في الدول الأخرى الأعضاء لليورو، و هو ما سوف يثير العلاقة بين الأجور و الإنتاجية في الدول الأعضاء و يؤدي إلى تنشيط النقابات و المؤسسات العمالية في دول اليورو، وقد يؤدي ذلك في الغالب إلى إعادة هيكلة العمالة الأوروبية، و ذلك بإعطاء أولية أكثر للعمالة الوطنية الأوروبية، و خاصة في ظل وجود جماعات ضغط تطالب الحكومات بمناهضة العمالة الأجنبية، و خاصة الوافدة من دول العالم الثالث، و بالتحديد من الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

[5] - مغاوري شلبي علي، العرب و اليورو آثار محتملة و دروس مستفادة ، مركز زايد للتنسيق و المتابعة ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، أوت 2002 ، ص ص 62 – 63

الخاتمة:

ختاماً و ما آلت إليه الدراسة فإن " **اليورو**" خلف آثاراً كبيرةً و واضحةً على الاقتصاديات العربية خاصة و أنها ترتبط بعلاقات متشابكة مع الاتحاد الأوروبي فإن الاقتصاديات العربية تتأثر من عدة جوانب يمكن تلخيصها على النحو التالي:

فعلى مستوى التجارة العربية ازداد الطلب على اليورو من طرف الدول العربية لتسوية مستحقاتها و ازداد هذا الطلب بزيادة التبادل التجاري و هو مرشح للزيادة في إطار عقد الشراكة العربية الأوروبية.

وعلى مستوى المصارف العربية و حرية رؤوس الأموال فقد حدث توسع كبير في المصارف العربية المُقامة في الاتحاد الأوروبي و لجأت معظم البنوك العربية إلى الاحتفاظ لديها باحتياطات من اليورو، و أدى ذلك إلى تقليص خطر الصرف الذي تتعرض له البنوك العربية بسبب تغيير أسعار صرفها بين العملات المختلفة.

أما فيما يخص آثار اليورو على النفط العربي تتأثر بعاملين هما :
- معدل التضخم في الدول المستوردة للنفط العربي .
- تغير سعر صرف هذه الدول المستوردة مقابل الدولار الأمريكي .

و أخيرا فإن اليورو أثر على العمالة العربية خاصة في ظل وجود جماعات ضغط أوروبية تطالب الحكومات بالحد و تقليص العمالة الأجنبية و خاصة الوافدين من الدول العربية.

قائمة المراجع

(1) عبير محمد البرنس، آثار اليورو على الاقتصاديات العربية السياسية الدولية، العدد 136، أفريل 99 .
(2) مغاوري شلبي، اليورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية و العالم زهراء الشرق 2000.
(3) مغاوري شلبي علي، العرب و اليورو آثار محتملة و دروس مستفادة مركز زايد للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات العربية المتحدة، أوت 2002 .
(4) مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد الرابع، ديسمبر 1998 .
(5) المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات، الشراكة العربية الأوروبية الدوافع و المنافع، سلسلة الخلاصات المركزة، العدد الرابع.